الفصل الثانى

عهد أوزال

الانقطاع، الوعد، الفرص الضائعة

(١٩٨٠-١٩٩١)

مثلت سنة ١٩٨٩ القطع الأكبر فى تاريخ أوربا الشرقية، بل هناك من يرى فيها واحدة من أعظم اللحظات المحدِّدة لتاريخ العالم. فقد قادت إلى انهيار أيديولوجية، وشكل للحكم، ونظام اقتصادى. كما أنهت نظامًا عالميًا قام على القطبية الثنائية. وكانت تركيا جزءًا من هذه اللحظة التاريخية، حتى ولو بالصدفة وحدها. ففى ٩ نوفمبر ١٩٨٩ أعلن جونتر شابوسكى تقليل قيود السفر على الزائرين القادمين من جمهورية ألمانيا الديموقراطية إلى ألمانيا الغربية، وهو ما شكل فى الواقع بداية عملية ستقود إلى انهيار جمهورية ألمانيا الديموقراطية ونهاية الشيوعية فى أوربا. وفى اليوم نفسه (أى ٩ نوفمبر) سلم الجنرال كنعان إيفرين- قائد انقلاب سبتمبر- السلطة إلى الرئيس المنتخب ديموقراطيًا تورجوت أوزال، كأول مدنى على الإطلاق يتولى هذا المنصب منذ تأسيس الجمهورية.

obeikandl.com

وبالنسبة للشعب التركى مثلت سنة ١٩٨٩ النهاية الرمزية لقرابة عقد من القمع العسكرى الوحشى.إلا أن الكثير من التغييرات التى سيتم ربطها بتحولات ١٩٨٩ فى أوربا الشرقية، وكذلك الكثير من الانقطاعات التى ستدمر الكثير من النسيج الاجتماعى والسياسى، كانت قد بدأت بالفعل مع الانقلاب العسكرى فى سبتمبر ١٩٨٩. فقد بدأت سنة ١٩٨٩ فى تركيا بما حدث بسنة ١٩٨٠، حتى وإن اتخذت طابعًا أكثر عنفًا وقسوة.

فى صيف ١٩٨٠، كانت تركيا فى حالة حرب مع نفسها: اغتيالات سياسية، عنف مجتمعى، قتل عشوائى، وأنشطة مسلحة.. أصابت الحياة اليومية بالركود التام. وعلى السطح كان الجيش يتدخل بدعوى إنقاذ الأمة. وفى الحقيقة انتزع الجنرال إيفرين وشركاؤه السلطة بعدما أدركوا أن ممارسة السياسة من وراء الكواليس طوال العقود الثلاثة المنصرمة لم يحقق النتائج المطلوبة، أى أن تتحرك البلاد والمجتمع فى الحدود

obeikandl.com

الضيقة التى وضعتها النخب العسكرية وحراس الدولة. ولن تتسنى إعادة هيكلة البنية السياسية والاقتصادية والثقافية للبلاد إلا من خلال الاضطلاع المباشر بشئون الحكم.

شهدت السنوات من الانقلاب العسكرى عام ١٩٨٠ إلى خسارة حزب الوطن الأم بزعامة أوزال للسلطة عام ١٩٩١ ثم وفاته عام ١٩٩٣، شهدت نوبات من التغيير الأساسى تتحدى محاولة التصنيف المستقيم. فقد كانت عناوينه الأساسية متناقضة: القمع السياسى، إعادة صياغة أيديولوجية باتجاه الإسلام، الليبرالية الاقتصادية، الإرهاب ضد الأكراد، والوجود المتواصل للدولة الحارسة. بدأ الأمر بانقلاب عسكرى دموى استهدف كبح جماح المجتمع الذى كان يمر بمحنة، واستمر الانقلابيون فى الحكم لثلاث سنوات حيث عملوا على تطبيق برامج التكيف الليبرالية الجديدة وإرساء السلم الاجتماعى بالقوة. ولكن الأحوال تغيرت على عكس رغبة الدكتاتوريين بالنصر الانتخابى لحزب الوطن الأم بزعامة تورجوت أوزال عام ١٩٨٣، فجاء إلى السلطة

obeikandl.com

ائتلاف يضم قوى اجتماعية مختلفة تبنى الديموقراطية المحافظة للحزب الديموقراطى وحزب العدالة. استدعى تطبيق برنامج الليبرالية الاقتصادية قمع النقابات والقضاء على الحقوق العمالية. غير أن الروح الجديدة للأعمال الحرة، وكذا نشأة طبقات اجتماعية جديدة قد هدمت الأيديولوجية الفاشية للدكتاتوريين: فالمدن متوسطة الحجم فى الأناضول كانت تتحول ببطء لتصبح مراكز صناعية، ومن ثم انفتاح اقتصاد تركيا الذى كان محميًا على السوق العالمية، الأمر الذى خلق المزيد من الفقر مع المزيد من الثروة أيضًا. وحاول تورجوت أوزال إعادة تركيا إلى السياسة العالمية وسعى إلى إعادة الصلات مع الجماعة الأوربية والجيران المباشرين فى البلقان والاتحاد السوفييتى السابق. ولكن على الرغم من العولمة واللبرلة خيَّم شبح قاتم على هذه الصورة الخاصة لإضفاء الطابع الحضارى على السلطة والعودة إلى الديموقراطية: فقد ارتكب الجيش والشرطة والمتعاونون معهما أفظع الانتهاكات لحقوق الإنسان متمتعين بحصانة تامة، بينما تكفلت البيروقراطية والقضاء بحماية المنتهِكين وملاحقة الضحايا. وقد عملت الدولة الحارسة حتى انتخابات ١٩٨٣ بشكل سافر فى معظم أنحاء تركيا، سواء بالرداء العسكرى أم بدونه. ففى المحافظات الكردية لم يزعجوا أنفسهم بالعودة إلى ما وراء الكواليس ومارسوا الإرهاب ضد ملايين الرجال والنساء والأطفال لفترة طويلة بعد العودة إلى الديموقراطية فى غرب البلاد.

تمثلت الديناميكية الرئيسية لهذا العصر فى الصراع بين فاعلين اثنين: حكومة تورجوت أوزال المنتخبة وحزب الوطن الأم الذى يترأسه من ناحية، و"الدولة الحارسة" من الناحية الأخرى- أى الجيش والقضاء والبيروقراطية وممثليهم فى الحقل السياسى. وقد تشكل هذا الصراع وفق ثلاثة عوامل: أولاً الحكم الرسمى للجيش فى الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣ وقبضه على السلطة حتى سقوط الجنرال إيفرين كرئيس عام ١٩٨٩، وهو ما ضمن اقتصار صلاحيات الحكومة. معنى هذا أن الحكومات المنتخبة كانت مرتبطة بفضاء سياسى محدود وقيدت نفسها بسياسات اقتصادية معينة. وأملى الجنرالات السياسة الخارجية فيما يتعلق بالمسألة القبرصية، إلى جانب القرارات

المحلية الرئيسية مثل تسرب الإسلام إلى أيديولوجية الدولة وشروط الحرب ضد الأكراد. ثانيًا، لم يكن هناك صدام دائم بين الفاعلين: فقد احتضن أوزال- بخلفيته الأيديولوجية فى الإسلام السياسى- التحول الإسلامى للجنرالات. وفيما يتعلق بالحرب الكردية وقبرص كان على اتفاق تام مع السياسات المتشددة للدولة الحارسة، أو على الأقل استسلم لها. أخيرًا، بعدما وطَّد أوزال سلطته خلال الثمانينيات واقترب من تحدى الجنرالات، بدأ يظهر ميلاً للحكم المتسلط والسياسات غير الليبرالية إلى جانب الفساد السياسى والمحسوبية.

من ثم سيكون من قبيل الاختزال وصف الصراع بين الدولة الحارسة والقائد المنتخب بأنها مجابهة كاملة وقاطعة بين الممثلين الأطهار للشعب والجنرالات الأفظاظ ضيقى الأفق، حتى وإن كان التوصيف الأخير ينطوى بالطبع على قدر كبير من الحقيقة فيما يتعلق بانقلاب ١٩٨٠. وهكذا فقد كان عهد أوزال هو الأوضح من حيث تجلى ديناميات الصراع بين الحراس والقادة المنتخبين، وهو ما وجدناه فى سنوات حكم الحزب الديموقراطى وزعيمه عدنان مندريس، وما سنراه بصورة أقوى مع حكومة حزب العدالة والتنمية فى العقد الأول من القرن الحادى والعشرين. إذ يبقى النمط واحدًا وبما يعكس الطبيعة المتناقضة للتطورات، فكلما حدث تحول فى السياسات مع مجىء سلطة مدنية نسبيًا واجهت هذه السلطة سياسة ما وراء الستار سواء بشكل فورى، أم عندما تفشل الحكومات المنتخبة فى جمع التأييد الانتخابى، كما كان الحال فى التسعينيات. لكن دعونا نتأمل أولاً فى واحدة من أكبر القطاعات فى التاريخ التركى المعاصر، ونقصد بها الانقلاب العسكرى فى ١٢ سبتمبر ١٩٨٠.

الصمت والتعذيب

كان الوقت بين الثالثة والخامسة صباحًا، أى قبل رفع حظر التجول بقليل. دقت الشرطة العسكرية على الباب الخارجى. سمع الجيران الضجة، لكنهم ظلوا يراقبون من وراء النوافذ والأبواب. عندما فتحت المرأة الباب اندفع الجنود ببنادقهم مرفوعة على مستوى الوجه. حينما أبلغتهم أن زوجها لن يقاوم الاعتقال، أعطاه الضابط المسئول

بضع دقائق كى يستعد بينما قام الجنود بتفتيش الشقة، سد جنديان الباب لمنع أى فرد من مغادرة الشقة. كانت الزوجة تعلم أنه لا حيلة لهم فى الأمر، ولكن ابنها أخذ فى البكاء، فصوب الضابط سلاحه بالفعل فى وجهه وأمره بالسكوت. وعندما أصبح الرجل مستعداً للذهاب معهم قيدوا يديه وراء ظهره ومضوا به بعيداً. وعلى مدى الأيام التالية ظلت الأم وابنها يتنقلان بين أقسام الشرطة ومكتب الحاكم العسكرى والسجون. وأصداء صرخات الرجال والنساء المعذبين تصم آذانهما. حينما وجدت زوجها أخيراً شعرت بالراحة لكن راعها مظهره المريع.

هذه المرأة هى أم أحد أصدقائى الطيبين. كانت هذه القصص المأساوية تتكرر كثيراً بنسخ مختلفة فى مختلف أنحاء البلاد فى أوائل الثمانينيات. ما حدث لم يسبق له مثيل، حتى فى أشد فترات العنف السياسى فى تركيا: فخلال سنوات حكمه الثلاث اعتقل الجيش حوالى ٦٥٠ ألف رجل وامرأة من كل مناحى الحياة حيث بلغت أقل مدة قضاها أحدهم تسعين يوماً، ولكن الغالبية قبعت فى السجون لسنوات دون توجيه أية تهمة لهم. ولما سعى النظام لإعطاء تصرفاته هذه ذرة من المصداقية استخدم المحاكم حيث وجد فى القضاء جلادين راغبين فى أداء هذه الخدمة: ففتح المدعون ٢١٠ ألف دعوى قضائية متهالكة باتهامات زائفة بالانتماء لمنظمات شيوعية. كما حوكم أيضاً بعض الإسلاميين وأنصار اليمين المتطرف الذين احتسبوا أنفسهم ضمن المدافعين عن الدولة. وحكم القضاة بالإعدام على خمسمائة من ضمن ستة آلاف طلب المدعون إعدامهم، وتم بالفعل إعدام ٤٩ رجلاً وامرأة.

وحدث بعد استيلاء الجيش على السلطة بأيام قلائل أن توقفت الاغتيالات والاشتباكات بالأسلحة النارية فجأة. ومن المفهوم أن يشعر المواطنون العاديون بالراحة لتوقف العنف، وأن بإمكانهم الآن مباشرة حياتهم اليومية دون خوف من الطلقات الطائشة للاغتيالات والاشتباكات بين الجماعات المتصارعة. وفى ظل غياب التقارير الإعلامية المستقلة كان القليلون على وعى بجسامة انتهاكات حقوق الإنسان، خاصةً إذا لم يكن لهم أقارب أو أصدقاء تعرضوا للملاحقة الأمنية. كما رحبت الولايات المتحدة

بالانقلاب، وهو ما كتب عنه ريتشارد بيرل وزير الدفاع فى إدارة ريجان بقوله: "جاء استيلاء القوات المسلحة التركية على السلطة فى سبتمبر ١٩٨٠ كرد فعل لانهيار النظام والأمن وصعود الإرهاب وتفشى العنف العشوائى فى تركيا ..." (Perle 1999).

وفى الحقيقة أن تورط الولايات المتحدة لم يقتصر على هذا الترحيب الحار بالانقلاب: فقد تم التخطيط للانقلاب بتواطؤ، وربما بدعم مباشر من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية. ومن نتائج حقيقة انتهاء الاغتيالات تمامًا بين يوم وليلة أن تزايدت الشكوك مبكرًا فى أن تكون الدولة الحارسة هى المحرض الأول على تلك الاعتداءات. وقد أكد هذه الشكوك فيما بعد القادة السياسيون فى تلك الفترة، ومن بينهم ديميريل المحافظ وأجاويد الديموقراطى الاجتماعى. وفى الحقيقة أنه من المرجح جدًا أن يكون وراء هذا العنف جماعات سرية وقوات نظامية خاصة سرية (قوات مقاتلة فى الدول الأعضاء بحلف الناتو مخصصة للدفاع عن الأرض من الداخل إذا تعرض البلد لغزو سوفييتى) وتحصل على مساعدات من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية. وكان من نتائج الانقلاب أن أصبحت الشوارع أكثر أمنًا بالفعل، وبخاصة البنوك، لأن أى فرد يضبط فى الشارع أثناء حظر التجول كان يقتل على الفور. ومع ذلك فإن العنف لم يختفِ، إذ انتقل إلى السجون وأصبح من يباشره هم القادة والجنود والشرطة وحراس السجون. وقد قاموا بتعذيب المعتقلين كلهم تقريبًا، ومات من أثر الضرب أكثر من مائتى معتقل، ولحقت إصابات بدنية ونفسية دائمة بعشرات الألوف. وكانت سجون ديار بكر ومامك فى أنقرة ومتريس فى اسطنبول من بين العديد من السجون التى مورس فيها التعذيب وأنشئت فى شتى أنحاء البلد.

الصفحة البيضاء.. مآذن ونصب تذكارية: استغلت قيادة الجيش أسابيعها الأولى فى الحكم فى تدمير المجتمع المدنى الذى كان يعانى من الاستقطاب والتعقيد المتزايد، وخلق دكتاتورية إدماجية تحت السيطرة التامة للدولة الحارسة. فتم حظر كل الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات، حتى أبعدها عن الشك، وتم سجن كل السياسيين النشطاء فى الجزر المنعزلة ببحر مرمرة، ووضعت الصحف تحت رقابة صارمة ومنعت

من نشر أى مواد نقدية للمجلس العسكرى الحاكم. وكانت المرحلة الثانية من خطة إعادة التربية بمعنى الكلمة هذه هى خلق الإطار القانونى الملائم، وأيديولوجية جدية للدولة تنشط المقومات القومية للشعب وتقوده بعيداً عن التهديد الشيوعى المتصور.

ومضت عملية إعادة هياكل الحكم التسلطى بعيداً بتبديل دستور ١٩٦١، والذى بدا لهم ليبرالياً جداً حتى فى صورته المبتورة بعد انقلاب ١٩٧١، وطرح الدستور الجديد للتصويت فى نوفمبر ١٩٨٢ من أجل إضفاء مسحة الموافقة الشعبية عليه، وقد بنى هذا الدستور الجديد على مبدأ "حماية الدولة من الشعب" (Oran 2006) حيث قيّد بشكل حاد حريات التنظيم والتعبير، وأدخل أيديولوجية بزت فى تسلطها الحمى الثورية فى العشرينيات. ومنعت بوضوح حقوق أساسية مثل حق استخدام اللغة الأم. وعمل الدستور على استبعاد الأحزاب الكردية والإسلامية من الحكم من خلال فرض شرط الحصول على ١٠٪ من الأصوات للتمثيل البرلمانى. وأهم من هذا كله أعفت المادة الانتقالية سيئة السمعة رقم ١٥ قادة الانقلاب العسكرى من أية مسئولية قانونية عن أخطائهم. كما فرضت مادة انتقالية أخرى حظراً على كل السياسيين فى الفترة السابقة على١٩٨٠، ونظراً لمناخ الخوف السائد فى تلك الأيام، واستخدام المظاريف الشفافة التى تبين لون علامة التصويت، ووجود الشرطة أمام كل صندوق اقتراع لم يكن من الغريب أن نسبة قليلة من الناخبين- أقل من ١٠٪- هم الذين واتتهم الجرأة للتصويت بلا. وهكذا تم التصديق على دستور ١٩٨٢ فى استفتاء عسكرى صارم.

دخل السجون أكثر من نصف مليون مواطن، وفر عشرات الآلوف من السياسيين إلى أوربا الغربية، الأمر الذى أسهم فى تسييس الشتات التركى، وشكل الأساس لكثير من الانتقادات المبدئية لتركيا وخاصة من جانب أحزاب الديموقراطيين الاجتماعيين والخضر الأوربية طوال الثمانينيات والتسعينيات. وفقد أكثر من عشرة آلاف لاجئ مواطنتهم فعلياً ولم يتمكنوا من استعادتها ثانية إلا فى أواخر التسعينيات. أضحى الجنرالات قريبين من إنجاز "الصفحة البيضاء" Tabula rasa التى سعوا إليها فى أسلوبهم الجديد: فضاء سياسى خاضع لسلطة بوليسية صارمة، تقييد حاد للحريات

الفردية، عدم التسامح مطلقًا مع من يمكن أن يعترضوا على الترتيبات الاقتصادية الليبرالية الجديدة. مع ذلك بقى هناك أساتذة جامعيون ذوو منحى يسارى، إلى جانب بعض الإداريين المحليين، والذين استمروا فى نقد المجلس العسكرى الحاكم ولكن حمتهم صفتهم الوظيفية. وردت حكومة العسكر على هذا الجيب الأخير للمقاومة بإصدار ما عرف بالمرسوم رقم ١٤٠٢ بفصل حوالى خمسة آلاف موظف يشك فيهم كمعارضين لانقلاب سبتمبر. وهكذا ساد صمت القبور فى الجامعات والمكاتب العامة.

فى الوقت نفسه اتخذ الجنرالات خطوات لتعديل الاستقطاب الأيديولوجى باعتماد أيديولوجى للدولة تتفق مع نظرية "الحزام الإسلامى الأخضر". فقد استهدفت سياسة الرئيس الأمريكى جيمى كارتر (وقع الانقلاب أثناء ولايته) ومجلس الأمن القومى الأمريكى وقتذاك تحت رئاسة زبجنيو بريجنسكى.. استهدفت إضعاف النفوذ السوفييتى فى العالم الإسلامى بدعم اليقظة الإسلامية ضد الاتحاد السوفييتى. وتبلورت سياسة "الحزام الأخضر" فى دعم طالبان وحربها ضد الاتحاد السوفييتى وتشجيع الحركات الإسلامية فى آسيا الوسطى. وفى تركيا تطابقت هذه السياسة مع عزم الجنرالات إعادة تشكيل الكمالية وأسلمتها، ذلك أنها كانت قد أخذت منذ الخمسينيات تفقد جاذبيتها كأيديولوجية حاكمة للجمهورية. وسرعان ما سيطرت السياسة الموالية للإسلام على المقررات الدراسية، والخطابات العامة للجنرال إيفرين، والأيديولوجية الرسمية للجمهورية التركية. ومن المهم أيضًا أنها ستشكل الجيل الجديد من الطلاب فى المدارس العامة ومهدت للتحول نحو دور أكثر بروزًا للإسلام فى الفضاء العام. وقد أطلق على هذه الأيديولوجية "التوليفة التركية – الإسلامية"، وقد كانت عبارة عن جمع انتقائى– وإن غير متماسك– بين أيديولوجيات تسلطية تتراوح بين القومية العرقية– الجنسية التركية، والاستعلاء الإسلامى، والعثمانية، وانتهاءً بالتسلطية الكمالية. وقد انتشرت الأيديولوجية الجديدة لفترة فى الدوائر المحافظة، وتجاوز نفوذها التعليم الدينى الإلزامى فى المدارس بإنشاء المئات من مدارس "الإمام الخطيب" لتقديم مناهج دينية متعمقة.

وتم خلال سنوات الحكم العسكرى الثلاث بناء آلاف المساجد تطبيقًا لفكرة تركيا الإسلامية المحافظة اجتماعيًا وذات الاقتصاد الليبرالى الجديد، وفى الوقت نفسه زيدت ميزانية إدارة الشئون الدينية بأكثر من النصف، مما جعلها من بين أكبر المصالح التركية وفاعلاً مهمًا فى الحياة العامة. وكما كان الحال مع صندوق تقاعد القوات المسلحة فى الستينيات، كانت الإدارة الدينية وفروعها الكثيرة بمثابة المحفز للعدد المتنامى من هيئة رجال الدين كى يدعموا الوضع القائم. وبعدما تأكد الجنرالات من حصول الدين على وضع أكثر بروزًا فى الجامعات أنشأوا ٢٣ كلية للفقه الإسلامى. ومن ثم وضعوا الأساس للتحول الأيديولوجى والمؤسسى والسياسى نحو الدين والقومية- العرقية. ومع ذلك، فإلى جوار إعادة التوجه الصريحة هذه نحو الدين، أحيا الجنرالات عبادة الشخصية المرتبطة بمصطفى كمال بعدما كانت آخذة فى الشحوب فى السنوات السابقة على الانقلاب. فبلغ تبجيل أتاتورك حد السفه فى صورة الآلاف من النصب التذكارية والتماثيل والصور لمؤسس الجمهورية، ما خلق أحد أكثر التناقضات وضوحًا فى تركيا اليوم: كيف يمكن للمرء أن يكون مسلمًا ورعًا- كما طلب الجنرالات- وأن يبدى الاحترام لتماثيل مصطفى كمال؟ كيف يمكن للمرء بناء آلاف المساجد، وآلاف الأصنام أيضًا التى تحرمها التقاليد الإسلامية تحريمًا بينًا؟ غير أن الانقلابيين اتبعوا منطقًا عسكريًا، وليس منطق الحس العام. فعلى سبيل المثال جعلت رئاسة الأركان من الأكراد "أتراك الجبل"، وفى عام ١٩٨٣ أعلنت حظر استخدام "اللغات المستخدمة فى بلدان ليس لتركيا علاقات دبلوماسية معها". تلك كانت الاستراتيجية التى اتبعت لإنكار اللغة الكردية دون الإشارة إليها. وهو ما يكشف عن نوع الفكر الذى بث الكثير جدًا من العلل فى الحياة السياسية التركية.

كانت العلل هى القاعدة أثناء حكم نظام سبتمبر: أضفى الجنرالات البربرية على المجتمع قدر استطاعتهم. ومن أجل تحقيق رؤيتهم "للمجتمع الصحى" استهدفوا الأفراد والجماعات الذين اعتبروهم منحرفين أخلاقيًا. فعصفت هجماتهم بمعنى الكلمة بالنوادى الليلية وقاعات الموسيقى فى سائر أنحاء البلاد، وأمر القادة بطرد الممثلين

والمغنين المتحولين جنسيًا وسجنهم، حيث أخضعوا للتعذيب وحلق الرءوس بالإكراه والانتهاك الجنسى على أيدى الجنود وقادتهم، كما تم ترحيلهم إلى المدن الصغيرة. ويتذكر أحدهم: "كان من الممكن أن يقبض علينا الجنود أثناء عروضنا ويضعونا عنوة فى القطار إلى إسكيشهر. وبالطبع كنا نريد الهرب من القطار، ومنذ مغادرة القطار لاسطنبول كنا نتحين اللحظة المناسبة للقفز. تخيل منظر رءوسنا الحليقة، مضروبين ومليئين بالكدمات. كنا لا نزال نرتدى ملابس العرض وليس معنا أى نقود. عدنا إلى اسطنبول باستيقاف السيارات. ومن الممكن أن يمسكوا بنا ثانية" (مقابلة مع بوس كيلتشكايا بتاريخ ٢ أبريل ٢٠٠٩).

قرر الرئيس إيفرين شخصيًا حرمان المغنين المتشبهين بالجنس الآخر مثل زكى مورين والممثل المتحول جنسيًا بولنت إيروسى من الظهور على المسرح أو الإذاعة والتلفزة الحكومية. وقد قام المخرج السينمائى سرى سوريًا أوندر بفضح هذا الانتهاك المتعلق بالنوع والسياسات الثقافية لنظام سبتمبر فى فيلمه المؤثر "الدولى" عام ٢٠٠٧، وفى مشهد رئيسى بالفيلم تقام حفلة فى الخفاء ولكن صاخبة فى مؤخرة إحدى الشاحنات بمدينة أديامان. كان المنظمون يجتمعون كل ليلة فى الشاحنة للتحايل على حظر التجول. كان الرجال يشربون ويرقصون ويغنون مع راقصة يصاحبها فريق موسيقى من الغجر المحليين. وفجأة هاجمت المكان قوة من الجيش واعتقلت كل الرجال الحاضرين، وتقديرًا من القائد المحلى لمسئولية الارتقاء بأديامان إلى معايير العصر الحديث فأجبر أعضاء الفرقة على تكوين أوركسترا عسكرية. ومن أجل الأمسيات أنشأ القائد كازينو عسكريًا حيث تقوم فيه فنانة من ملاهى الدرجة الثالثة بأداء أغانى قومية للتسرية عن الضباط.

ليست هناك أية مبالغة فى هذا المشهد الهزلى الذى قدمه أوندر فى فيلمه. فعلى مدى سنوات الحكم العسكرى كان تليفزيون الدولة يعرض بانتظام فيلمًا قصيرًا للمغنى ميوشريف أكاى فى زى أحمر وكاب يذكر بزى مضيفى الفنادق فى الثلاثينيات، مع إضافة الهلال والنجمة وكنسخة مشئومة للطيارة المقاتلة صبيحة جوكتشين. أدى أكاى

ذو الشعر الأشقر المجعد أغنية "تركيا هى فردوسى" بينما يسير من خلفه الدبابات والجنود فى زى القتال، مع تبادل عرض صور سياحية للآثار التركية. وجاءت كلمات الأغنية ترديدًا صادمًا لأيديولوجية نظام ١٢ سبتمبر. غنى أكى الجزء الأول من الأغنية بصوت عميق جياش وبتعبير عن روح المحارب، ثم ينتقل إلى النمط الملائكى المبتسم:

"الخيانة تغلغلت فى جنسى البطولى
فى كل القلوب هناك معاناة وكراهية
أعدائى ليسوا شجعانًا، بل جبناء
لا توجد أمة صديقة للترك
(...)
فلنحتف بمبادئ أبينا [مصطفى كمال]
لنلتف حول الأهداف التى بينها لنا
تركيا.. تركيا.. فردوسى
أمتى التى لا نظير لها".

اعتمد الجنرالات هذه الأغنية واستخدموها بشكل منتظم على طول سنوات الحكم العسكرى كموسيقى خلفية لأعمال التعذيب فى سجون النظام. وفى العام ٢٠٠٧ اشترى المنتج الموسيقى جيم يلمز (أحد من تعرضوا للتعذيب) حقوق هذه الأغنية بهدف منع أدائها مرة أخرى فى أى مجال عام.

جنود الحرب الكردية: كان نظام سبتمبر شرسًا بشكل خاص فى المحافظات الكردية، وهو ما كان جحيم سجن ديار بكر رمزًا له. بلغت الاعتقالات الجماعية لليساريين والقوميين الأكراد الآلاف خلال الشهور الأولى من الانقلاب، وظلت مواقف القوى الأمنية على حالها هذا طول الوقت. وكما كان الحال فى السجون الأخرى فقد كانت إدارة سجن ديار بكر مكونة من موظفين مدنيين كان من بينهم أفراد متعاطفون مع اليسار أو ببساطة مهذبون عاملوا السجناء باحترام بشكل عام، أو على الأقل بدون احتقار. غير أن هذا كله قد تغير عندما أرسلت أنقرة الضابط عزت أوكتاى يلديران

ليبدل نظام السجن بما يتفق والعهد الجديد. وكانت الناشطة السياسية نيبهات أكوتش من المترددات بانتظام على السجن لزيارة زوجها المحتجز. وتتذكر النقلة المفاجئة التى شملت كل شيء فى البلد: "ذات يوم، تغير كل شيء. عندما وصلت إلى السجن أخبرونى بتعيين إدارة جديدة للسجن. شاهدت كلاباً فى كل مكان. صدرت لنا أوامر بأن نقف طابوراً وجعلونا ننتظر لساعات. وتعرض للضرب القرويون الذين لم يفهموا اللغة التركية وتحركوا خارج الطابور. وكان يلديران رئيس السجن الذى ارتدى معطفاً أسود يحوم حول الطوابير ومعه كلبه. وكانت التعليمات تتردد عبر مكبرات الصوت كل دقيقة: "وقت الزيارة محدد بدقيقتين. ممنوع التحدث بأية لغة أخرى غير التركية" (مقابلة مع نيبهات أكوتش بتاريخ ١٣ يوليو ٢٠٠٩).

كان هناك سبب وجيه وراء تصوير الناجين من السجن وشهود العيان ليلديران كضابط نازى. فخلال فترة إدارته للسجن أوائل الثمانينيات تحول السجن إلى سلخانة ارتكب فيها الضباط والحراس جرائم شنيعة بحق السجناء. فقد أُجبِر النزلاء على اتباع القواعد العسكرية وتلاوة الهتاف العسكرى قبل كل وجبة: "الحمد لله، الشكر لأمتنا، الاحترام للجيش". كما أجبروا على إعلان أنفسهم كأتراك وترديد النشيد القومى التركى بصوت عالٍ، وغالباً ما كان يُطلب منهم هذا وهم يعذَّبون وتُنتهك حقوقهم. أما العائلات المنتظرة خارج أسوار السجن فكانت ملزمة بالتحدث بالتركية وحدها ولا يسمح لهم بالاقتراب من أبواب السجن إذا لم يلتزموا بذلك. ولم تعرف سادية يلديران حدوداً: فقد مات أربعون سجيناً على الأقل تحت التعذيب، وعلى يديه فى أغلب الحالات. واختلف هذا النظام عن غيره فى السجون التركية الأخرى، حيث استهدف بشكل مباشر سحق الهوية الكردية للسجناء. وتم هذا بأساليب وحشية لا يمكن تفسيرها بدوافع العقاب أو الانتقام فحسب. فقد كانت محاولة متعمدة لتحويل الأكراد إلى كارهين للدولة وممارسين للعنف. هكذا مهَّد التعذيب فى سجن ديار بكر، وغيره من السجون فى الأقاليم الأخرى، الأرض لتزايد راديكالية الحركة القومية الكردية وخلق جمع متنامٍ دائماً من النشطاء الذين لا يرون من خيار سوى الالتحاق

بالنضال المسلح ضد الدولة التركية. وبالنسبة ليلديران فقد رقّته القوات المسلحة وعاش حتى لقى مصرعه مع زوجته فى أواخر الثمانينيات على أيدى أحد أنصار حزب العمال الكردستانى.

وجاء الحكم المبكر والأولى على تلك السنوات كأفضل ما يكون فى فيلم "يول" (أى: الطريق) للمخرج الكردى يلمظ جونى، الذى أخرج الفيلم عام ١٩٨٢ من زنزانته بمعاونة أحد المساعدين. يحكى الفيلم قصة عدد من السجناء غير السياسيين، جميعهم من الأكراد، والذين أُفرِج عنهم إفراجًا مشروطًا ليقضوا بضعة أيام فى مدنهم وقراهم. فى أول الأمر كانوا مبتهجين للحصول على راحة من السجن. غير أنهم فى الطريق إلى المحافظات الكردية اصطدموا بحظر التجول، وأزعجهم ذلك الحضور العسكرى الكثيف، وصدمتهم رؤية مداهمات الجيش للقرى. وأدركوا واحدًا بعد الآخر أنه لا يوجد أى فرق تقريبًا بين السجن وخارجه. ويعلق على هذا أحد شخصيات الفيلم بقوله "البلد بأكمله تحول إلى سجن فى الهواء الطلق ويديره الجيش".

كم كانت رؤية جونى الفنية ثاقبة بالنسبة للأراضى الكردية. إذ اقتنع النشطاء السياسيون وكذلك الفلاحون العاديون الذين تعرضوا للتعذيب الوحشى على أيدى الجيش، بالانضمام لحزب العمال الكردستانى. ولما كان الحزب يملك قائدًا كاريزميًا هو عبد الله أوجلان الذى نشأ فى الحركات الشبابية الماركسية- اللينينية فى السبعينيات، وبرنامجًا واضحًا للاستقلال الكردى، ومنظمة مسلحة ترد على العنف بالعنف، فقد أصبح الحزب المكان الطبيعى لآلاف الشبان والشابات الذين قاسوا إرهاب النظام العسكرى. وفى عام ١٩٨٤ باشر الحزب حربه فى الأراضى الكردية مع حملة عسكرية لم تتوقف عن اتباع استراتيجيات إرهابية. وردت الدولة على ذلك باللجوء إلى تصعيد الإرهاب والتدمير: فإلى جانب القوات النظامية للجيش والشرطة، بدأ استخدام وحدات شبه سرية متخصصة فى مكافحة الإرهاب، وهى التى قامت باغتيال مثقفين ونشطاء سياسيين أكراد. وقد كان "المركز الدَرَكى للاستخبارات ومكافحة الإرهاب"JITEM امتدادًا للجيش، بينما كانت الفرقة الخاصة "أوزيل تيم" نظيرتها فى الشرطة. باشر

الجهازان محاربة حزب العمال الكردستانى باستخدام الوسائل القانونية وغير القانونية على السواء. وسرعان ما تم أيضًا إدخال جماعة إسلامية عنيفة فى قتال التمرد التركى هى "حزب الله" الكردى، وهو ليس له صلة بالحزب ذى الاسم نفسه فى لبنان، وقد تزايدت قوته بفضل الدعم المالى واللوجستى من الدولة الحارسة. فقام مقاتلو حزب الله باغتيال نشطاء حزب العمال إلى جانب المثقفين الأكراد، فضلاً عن التعدى على النساء المخالفات للزى الإسلامى حسب رؤية الحزب.

وعد الوطن الأم: الثروة والاستقرار

وضع الجنرالات خطة كاملة تقريبًا لعودة الحكم المدنى بعد ثلاث سنوات من الحكم العسكرى المباشر: إجراء انتخابات بين ثلاثة أحزاب، منها حزبان أنشأهما المجلس العسكرى، أحدهما برئاسة جنرال سابق أطلق عليه "حزب الديموقراطية القومى"، وآخر برئاسة بيروقراطى باسم "الحزب الشعبى". وكان فى ذهن الجنرال- الذى أصبح رئيسًا- إيفرين والمتآمرين معه، أن يمثل هذان الحزبان اليسار واليمين، مع توقع فوز حزب الديموقراطية القومى بوصفه حزب الجيش. وصدق إيفرين بنفسه فى تليفزيون الدولة على ترشيح الجيش لتورجوت سونلاب ليلة الانتخاب. أما الحزب الثالث الذى سمح له مجلس الأمن القومى بالمنافسة، ولو فقط من أجل المظهر الديموقراطى للمنافسة فكان "حزب الوطن الأم"، والذى بدا أقل من أن يفسد حسابات الجنرالات. ولكن انتخابات ديسمبر ١٩٨٣ جاءت بمفاجأة مفزعة لهم حيث فاز الرجل الوحيد الذى لم يروا أنه مناسب لتولى المنصب، وهو التكنوقراطى ووزير الاقتصاد المؤقت فى سنوات الانقلاب تورجوت أوزال، والذى حصل على ٤٥٪ من أصوات الناخبين رغم أنه كان الخيار الوحيد الذى لم يشجعه الجيش. ولدهشة الجنرالات فاز حزب الوطن الأم فى كل الانتخابات على المستويين الوطنى والمحلى على مدى السنوات الست التالية. وبالرغم من أن الجماعة الأوربية ظلت متحفظة إزاء الانقلاب وغير مقتنعة بديموقراطية الانتخابات، فإن فصلاً جديداً قد افتتح فى التحول غير المكتمل لتركيا نحو الديموقراطية.

وهناك تشابه كبير بين حزب الوطن الأم وبين حزب العدالة بعد انقلاب ١٩٦٠، حيث أصبح بوتقة انصهار لأنصار التقاليد السياسية اليمينية فى تركيا (المحافظين، القوميين، الإسلاميين) الذى جمعتهم شخصية أوزال الكاريزمية وأيديولوجيته الانتقائية الخاصة جداً: خليط من الورع الدينى والليبرالية الاقتصادية، شعور بالروح الريادية للأعمال والمشروع الفردى، فهم أكثر إدماجًا للهوية التركية يسمح بخلق مساحة يتنفس فيها الأكراد وغيرهم من الجماعات غير التركية. وكانت رؤيته للدولة بمثابة الصدى لمبادئ ديموقراطية طُرِحت سابقًا: "إن الدولة القوية لا تعنى الدولة الأبوية. والهدف ليس ثراء الدولة وإنما ثراء الأمة. فإذا أصبح الشعب غنيًا ستصبح الدولة غنية. ولا ينبغى للدولة أن تتنافس مع الشعب فى المجال الاقتصادى أو السياسى، بل عليها أن تدعمه. والشعب ليس خادمًا للدولة، وإنما يجب على الدولة أن تصبح خادم الشعب" (Sever and Dizdar 1993).

ولد أوزال لأم كردية وأب تركى، وتعلم فى جامعة اسطنبول التقنية وفى الولايات المتحدة. وقد حقق نجاحًا مهنيًا ملحوظًا فى إدارة تخطيط الدولة وفى البنك الدولى. وفى السبعينات أضحى رجل أعمال ناجح يعمل مع الشركات الأمريكية وكذلك الشركات التركية الكبرى مثل سبانجى. كما كان على صلة جيدة بالإخوانيات الإسلامية مثل النقشبندية كما سبق له الترشح- وإن لم ينجح- باسم حزب السلامة القومى الإسلامى عام ١٩٧٧، وكان من نتائج هذه الخلفية فى مجال الأعمال وبيروقراطية الدولة، إلى جانب صلاته بالإخوانيات الدينية وتوجهه الأمريكى، أن منحته وضعية فريدة جعلته قادرًا على قيادة تركيا بعيدًا عن الدكتاتورية العسكرية وخلال التحولات العالمية الكبرى عام ١٩٨٩، وبصفته مهندس "قرارات ٢٤ يناير"- التى وصفها رئيس الوزراء السابق أجاويد مقدمًا بأنها غير قابلة للتطبيق فى ظل شروط الديموقراطية- فقد استفاد أوزال من تعليق الأنشطة النقابية والتدمير الذى لحق باليسار بعد انقلاب ١٩٨٠ والقيود الواردة فى دستور ١٩٨٢، ولم يجد أى معارضة يتحتم عليه محاربته، فى الشأن الاقتصادى على الأقل- حيث أطلق الرئيس إيفرين يديه.

لبرلة الاقتصاد، الربح السهل: على الرغم من استمرار فرض الجنرالات للسيطرة الأمنية على المجال السياسيّ ومن التأييد الشعبي العريض الذي كان أوزال يتمتع به، فإن مهمة نقل تركيا إلى عصر الرأسمالية العالمية كانت أقرب إلى المهمة الهرقلية. فسياسة التصنيع بهدف إحلال الواردات التي طبقت في الستينيات والسبعينيات قد خلقت قطاعًا صناعيًا خاصًا غير كفء استفاد من حمايته من المنافسة الدولية. أنتجت هذه الصناعات سلعًا للاستهلاك الداخلي غالية نسبيًا ومنخفضة الجودة، وبقي هذا القطاع معتمداً على الموردين الأجانب في الحصول على الآلات، والأهم أنه ظل معتمداً على الدولة في إطار علاقات الرعاية والزبونية. وأدركت هذه البرجوازية التابعة أنه ليس بإمكانها المضي نحو مزيد من التطور في ظل النظام الصارم لإحلال الواردات، وفي سياق الاضطراب الاجتماعي المتواصل. من ثم رحب قطاع الأعمال في اسطنبول ترحيبًا حذرًا بالانقلاب الوزاري الذي يقوده أوزال. غير أن الكثير من الصناعات الرئيسية- مثل السكر والورق والفحم- كانت لا تزال مملوكة للدولة أو تحت رقابتها الصارمة. كما كان الاقتصاد كله تقريبًا يدار من أنقرة، والقليل من السلع هو الذي يتاجَر فيه بشروط السوق. ويتذكر الصحفي الاقتصادي الكبير عثمان أولغاي أن زملاءه كانوا مندهشين لمجرد فكرة تخصيص عمود للشئون الاقتصادية، وذلك عندما بدأ يكتب في صحيفة الجمهورية أوائل الثمانينيات: "كانت أنقرة هي المتحكمة الأولى وقتذاك، وكانت الأنباء الاقتصادية المنتظمة الوحيدة التي تنشر بالصحف هي الأسعار اليومية للذهب. كان الاقتصاد امتداداً للسياسة والدولة. لكن الدولة أخفقت في تدبير المطلوب منها: كان على الموظفين أن يرتدوا المعاطف الثقيلة في مكاتبهم لأن الدولة لم تكن تملك ما يكفي لدفع نفقات التدفئة. واقتنع القليل جداً من الناس بقدرة أوزال على تحويل النظام الاقتصادي، وربما قل عددهم أكثر إذا تحدثنا عمن فهموا أهمية التغييرات التي كان يُدخلها. لقد كانت قرارات ٢٤ يناير بمثابة فجر جديد من الناحية الاقتصادية" (مقابلة معه بتاريخ ٩ يوليو ٢٠٠٩).

تمكن أوزال مع تحقيق معدلات نمو تتجاوز ٥٪ من خفض معدل التضخم من ثلاثة

أرقام إلى رقم واحد. والأهم أنه فتح الطريق أمام نشوء طبقات اجتماعية جديدة: فمن خلال تقليص التدابير الحمائية وإنهاء احتكارات الدولة سهل نشوء طبقة جديدة من الرأسماليين الصناعيين فى مدن الأناضول. وتم استثمار "رأسمال كبير" فى بضعة مراكز للإنتاج الصناعى فى اسطنبول وحولها، وأزمير وأطنة، ومن ثم عرف بـ"رأسمال اسطنبول". كانت معظم المدن الأناضولية مراكز للتجارة، وتستضيف فى أحسن الأحوال مشروعات صناعية مملوكة للدولة كان من أدوارها خلق فرص العمل. لكن هذه الوضعية تغيرت تغيراً كبيراً فى الثمانينيات. فبفضل نمو قطاع النسيج، وكذلك شركات التشييد والهندسة التى تعمل فى أسواق الشرق الأوسط بشكل خاص، وبعد أحداث روسيا وأوربا الشرقية ١٩٨٩، حققت مدن كثيرة متوسطة الحجم فى غرب ووسط الأناضول قفزة فى الإنتاج الصناعى. وأصبحت مدن مثل جازيانتيب وديزنل وقيصرية مراكز لهذه الثورة الصناعية الثالثة، بعد جهود التصنيع التى قام بها الجمهوريون فى الثلاثينيات، واللبرلة التى اضطلع بها مندريس فى الخمسينيات. وتكفلت الثورة الثالثة بخلق ما يعرف باسم "نمور الأناضول". وفى الفترة نفسها نشأت الشركات العائلية الكبيرة مثل سبانجى، كوتشن إجزاجيباشى، والتى دخلت المنافسة فى الأسواق الدولية وتحولت إلى لاعبين عالميين.

أسهم القطاعان (رأسماليو اسطنبول" والقادمون الجدد من الأناضوليين المحافظين) فى زيادة الصادرات سبعة أضعاف، فبعدما كانت أقل من ٣ مليارات دولار أمريكى أوائل الثمانينيات بلغت ٢٠ مليونًا فى أواخر الثمانينيات. وقد نشطت الشركات التركية فى الشرق الأوسط بشكل خاص، وذلك حتى انهيار النظم الشيوعية فى شرق أوربا. وإذا كانت الصادرات التركية للشرق الأوسط لم تزد فى أواخر السبعينات عن ١٥٪ من حجم الصادرات التركية حيث كانت الجماعة الأوربية أكبر سوق لتصدير السلع التركية، تقول أرقام ١٩٨٥ أن أكثر من ٤٠٪ من الصادرات التركية ذهبت إلى إيران والبلاد العربية فى الشرق. وبعد ١٩٨٩ تفوقت الجمهوريات التركية فى آسيا الوسطى على الشرق الأوسط فى هذا المجال لتصبح بمثابة منجم

الذهب لرجال الأعمال الأتراك، حتى وإن عملت النظم التسلطية العتيدة فى آسيا الوسطى على الحد من سرعة هذا التوسع. وقد ظل الكثير مما أنجزته تركيا مع آسيا الوسطى مسألة ذات علاقة أكثر بالسياسة الخارجية، أما معدل نمو الصادرات مع روسيا فقد كان إنجازًا حقيقيًا. وهكذا فإن استراتيجية أوزال فى التصدير، والعائدات المباشرة منها لم تكن أقل من إعجازية، ولكن الواردات قفزت هى الأخرى فى الوقت نفسه من ٣ مليارات إلى ٢٢ مليار دولار أمريكى، ما أنذر بتزايد العجز فى الميزان التجارى، وبالتالى إضافة عراقيل مهمة أمام الاقتصاد فى السنوات التالية من عقد حكمه.

هناك تحول آخر لم يؤدِ فحسب لتغيير الاقتصاد التركى، وإنما "مشاعرها" أيضًا، وهو ما حدث فى قطاع السياحة: فبعدما كان نشاطًا هامشيًا أواخر السبعينيات، وتعثر بسبب أوضاع التناحر السياسى، وحيث بلغ إسهام هذا القطاع فى الناتج المحلى الإجمالى حوالى ٢٠٠ مليون دولار أمريكى فقط. ولكن إيرادات السياحة فى العام ١٩٨٩ وصلت إلى ٣ مليارات دولار عام ١٩٨٩، وتضاعف عدد المنشآت السياحية لتبلغ أكثر من ألف منشأة، أما عدد الزائرين فقد تضاعف ثلاث مرات من ١,٥ مليون زائر إلى ٥ ملايين زائر سنويًا. وعلى الرغم من أن السيادة فى هذا القطاع كانت للشركات الكبيرة فقد استفادت المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (البنسيونات، المقاهى والبارات، شركات النقل..) من فورة السياحة على شواطئ بحر إيجه والبحر المتوسط- ولم يكن الأمر بنفس القدر فى اسطنبول التى كانت تعتبر مكانًا خطرًا- ومن ثم خلقت فرص عمل جديدة للشبان والشابات. وكان الكثير من الأكراد يعملون فى شركات التشييد وقطاع الفندقة فى المنتجعات، كما أن تزايد التفاعل مع الزائرين الأوربيين خلقت فضاءً لفرص التبادل السياسى والإنسانى التى لم تكن متاحة من قبل. وبوجه عام أسهم نمو قطاع السياحة إسهامًا كبيرًا فى اطراد العولمة الثقافية للمجتمع.

لا شك فى أن سنوات حكم أوزال قد أطلقت العقلية الجديدة للتنمية الرأسمالية التى

حررت القوى الخلاقة للسوق. غير أن الأغنياء الجدد غالبًا ما ينظرون إلى التراكم الرأسمالى من زاوية المكاسب السريعة والأرباح المرتفعة. وكان الشعار المجسد للمرحلة هو الربح السريع، أى الحصول على المال السهل بأكبر قدر ممكن وبأسرع وقت ممكن. وأثرى البعض من الصادرات المزيفة لشركات ورقية، الاستثمارات الوهمية لاستنزاف الحوافز التى تقدمها الدولة، وحالات لا حصر لها من الاحتيال والاختلاس، ولكنها أدت فى الوقت نفسه إلى إفقار الكثيرين. وأدت إجراءات إعادة الهيكلة الاقتصادية إلى إلحاق ضرر خاص بالعاملين بأجر، مع زيادة كبيرة فى أعداد الفقراء. وأصبح الفقر مظهرًا واضحًا فى الحضر، كما تفاقمت الهجرة إلى المدن الكبرى وجذبت عددًا متزايدًا من الأكراد إلى المدن فى غرب تركيا. ومع ذلك لم تدخل الجماهير فى حالة الفقر المدقع على الرغم من فشل أوزال فى كبح معدل التضخم. ويمكن أن نجد الاستثناء من هذا فى المحافظات الكردية، حيث تسببت الحرب بين حزب العمال الكردستانى والجيش التركى فى تدمير سبل المعيشة والاقتصاديات المحلية.

نبعت الضغوط التضخمية من العجز فى الميزان التجارى والأثر الجانبى لمشروعات البنية التحتية التى نفذتها حكومة حزب الوطن الأم فى الثمانينيات والتى تقارن غالبًا بمشروعات التنمية المميزة التى نفذها حزبا الديموقراطيين والعدالة. وكان من أهم هذه المشاريع إنشاء جسر البوسفور الثانى الذى اكتمل بناؤه عام ١٩٨٨ والذى أطلق عليه اسم السلطان محمد الفاتح فى إشارة إلى الميول العثمانية للأيديولوجية التركية- الإسلامية السائدة وقتذاك. كما اتخذت الحكومة الخطوات الأولى نحو بناء شبكة كاملة من الطرق السريعة، اقتداءً بالموجة الأولى الطموحة للطرق الوطنية التى أنشئت فى الخمسينيات. وأخيرًا تم تجديد شبكة الهاتف بأكملها، بينما تم توصيل كل القرى بشبكات الهاتف والكهرباء. وفى محاكاة لنموذج التنمية الذى اتبعه سابقوه (ويركز على شبكات الطرق والاتصال) وخاصة عدنان مندريس (الطرق الواسعة فى اسطنبول) قام أوزال ومعه عمدة اسطنبول بدر الدين دالان (حزب الوطن الأم) بإعادة تشكيل اسطنبول من خلال إنشاء الطريق الدائرى السريع الثانى المحيط بالمدينة وجادة

"تارلباشى" الشهيرة التى تم شقها باختراق النسيج الحضرى لمناطق بيوغلو التى كان يقطنها اليونانيون والأرمن سابقًا. وظل هذا الطريق يصدم الزائرين لسنوات كجرح مفتوح، حيث سويت مجمعات سكنية بأكملها بالأرض وأصبحت الأراضى المخلاة تشبه التدمير فى مناطق الحرب. وأجبر الكثير من السكان، الفقراء غالبًا، على ترك منازلهم بوسط المدينة حيث كانوا يصلون بسهولة إلى الخدمات العامة وشبكات التجارة والخدمات غير الرسمية. وأعيد تسكينهم فى الأطراف لينضموا إلى الأعداد المتزايدة من اللاجئين الأكراد الفارين من الحكم العسكرى القاسى فى جنوب شرقى البلاد. وأخذت أطراف اسطنبول فى الاتساع بشكل ملموس، وفى أول الأمر اتخذ هذا صورة المبانى المتزايدة فى ارتفاعها حتى ناطحات السحاب، والمجمعات الإدارية.

إنسان أوزال الجديد و"نموذج دالاس": قامت سياسات السوق الحرة لحزب الوطن الأم بتثوير شروط الاشتراك فى إنتاج واستهلاك كل السلع والخدمات، بما فيها الثقافة الشعبية، ونمط الحياة والنظرة للعالم. وحسبما يقول صحفى التحقيقات إيجه تيملكوران الذى عاش أواخر الثمانينيات كفتى فى العقد الثانى من عمره، فإن حزب الوطن الأم بقيادة أوزال قد خلق "إنسانًا اقتصاديًا"، وهو المشروع الذى أضحى ممكنًا بعدما قام الجنرالات بتحطيم اليسار وكل البدائل المقدمة عن رأسمالية الليبرالية الجديدة: "كان مشروع أوزال هو خلق إنسان جديد من أجل نموذج اجتماعى واقتصادى جديد. ألا وهو "نموذج دالاس" [نسبة إلى المسلسل التليفزيونى الأمريكى الشهير] المتوجه نحو الاستهلاك والمرتكز على كل من النموذج الأمريكى والإسلام. كان شعار المرحلة: لنعمل بجد، لنكسب الكثير من المال، لنراقب التليفزيون، لنشرب الكثير من الشاى، لنحقق المكسب السريع" (مقابلة معه فى ١٥ يونيو ٢٠٠٩).

وفى الحقيقة أن تحرير السوق وإضفاء الطابع السلعى على كل شىء، والذى ارتبط عادةً بتحول اقتصادات شرق أوربا، قد شهدته تركيا أيضًا فى هذه السنوات. فبتوصية من أوزال بُنى فى اسطنبول أول مركز تسوّق على النموذج الأمريكى، وتم افتتاحه عام ١٩٨٨، سمى المركز أتاكوى جاليريا، وقد أقيم على مدخل الطريق الرئيسى الذى يربط

وسط المدينة بالمطار (الذى أسمى مطار أتاتورك بعد الانقلاب العسكرى)، ونظر إليه على أنه وعد بالثروة التى ستصل سريعًا لكل الأتراك، وكان مزارًا مثلما كان مركزًا للتسوق. وبينما دخلت إلى الأسواق سلع الرفاهية المستوردة- مما شكل ضغطًا على احتياطيات العملة الصعبة- وتزايدت المظاهر الصارخة للثروة لدى الطبقات المتوسطة فى شكل سيارات الدفع الرباعى باهظة الثمن والفيلات الفاخرة، انتعشت الثقافة الشعبية وكذلك الجدل السياسى نتيجة لنشأة قنوات التلفزة التجارية.

كان من المؤشرات على العقلية التى سادت ذلك الوقت نشأة سوق التلفزة التجارية التى تجاوزت القيود القانونية: فمع استمرار كنعان إيفرين رئيسًا واحتفاظه بسلطات الفيتو حتى ١٩٨٩ كان من غير المتصور صدور تعديل دستورى بتحرير الخدمات الإذاعية والتليفزيونية. أنشأ عملاق الإعلام الراحل جيم أوزان ومعه- وهذا هو الأهم- أحمد بن أوزال أول محطة تليفزيون تجارية باسم "ستار" فى العام ١٩٨٩، وبدأت المحطة فى البث من ألمانيا عام ١٩٩٠، وبالرغم من أن المحطة الرسمية "تى آر تى" كانت قد شرعت بالفعل فى التمهيد للتغيير فى استهلاك الثقافة الشعبية فى منتصف الثمانينيات من خلال مسلسلات أمريكية مثل دالاس ودينستى، فإنها ظلت ملتزمة بالخطوط الحمر التى وضعها الجنرالات، فكانت لا تسمح بعرض الرقص الشرقى والبرامج التى تتضمن الأرابيسك، موسيقى المهمشين فى الحضر، والمغنين ذوى التوجه الجنسى الخاص مثل بولنت إرسوى وزكى مورين. ولكن بفضل قناة ستار وجد كل شىء كان محظورًا طريقه إلى غرف المعيشة التركية. وهكذا فإن جيل التسعينيات الجديد قد نشأ على المسلسلات الأمريكية الخفيفة مثل ميامى فايس، والجرىء والجميلات، وعروض الموسيقى والإثارة التى تبث فى ساعات الليل المتأخرة. هكذا اختفت دائقة الجنرالات من على الشاشات. ولكن الأمر انتظر حتى عام ١٩٩٣ عندما افتتحت قناة تجارية جديدة باسم "شو" كى يرفع البرلمان أخيرًا احتكار الدولة للإذاعة والتليفزيون. وبعد صدور القانون الجديد بدأت ثلاث قنوات أخرى فى البث.

إزالة الحدود، بدايات المجتمع المدنى: على الرغم من السياسات الليبرالية التى

انتهجها أوزال، تكفل مجلس الأمن القومى والجنرال كنعان إيفرين على مدى الثمانينيات بضمان وضع السياسة فى حدود الرؤية العسكرية. فقد ظل القائمون على التعذيب فى السجون يواظبون على عملهم اليومى، واستمرت عسكرة المناهج الدراسية، وانتداب الضباط المتقاعدين والعاملين لتدريس "الأمن القومى" فى المدارس العليا، وبقى عشرات الألوف من السجناء السياسيين فى الزنازين، وحُكم على المزيد من الاشتراكيين والأكراد بالحبس لسنوات طويلة. وكان القضاء هو أداة تنفيذ إرادة الجنرالات. ومع ذلك فقد نشأ مجتمع مدنى وحركات سياسية جديدة. لقد واجه اليسار الثورى قبل ١٩٨٠ محاكمات لا تتوقف ودعاية عسكرية قوية، ما جعل بعض الاشتراكيين يستكشفون إمكانيات أخرى للعمل السياسى غير الكفاح المسلح والأيديولوجية الماركسية.

وكانت الحركة النسوية هى أول حركة اجتماعية ظهرت بعد الانقلاب العسكرى، أما مبعثها المباشر فكان الغضب من تصريح أدلى به أحد القضاة رأى فيه أن من حق الزوج استخدام العقاب البدنى ضد زوجاته. وفى يوم ١٧ مايو ١٩٨٧ خرج إلى الشوارع فى حى كاديكوى باسطنبول حوالى ألفى امرأة مع مؤيديهن، ورددت التظاهرة شعارات منددة بالعنف الذى يمارس على النساء من الآباء والأزواج والإخوة وكذلك من حراس المجتمع الأبوى. قللت الشرطة والسلطات العسكرية من شأن التظاهرة، ولم تدرك الطبيعة الراديكالية التى تنطوى عليها هذه المعارضة: فأولئك النسويات لم يكسرن فقط الصمت التام المحيط بترتيبات ما بعد الانقلاب باستعادة الشارع باسم أفكار تنطوى على طاقات تغييرية، وإنما هاجمن أيضًا القيم الرئيسية لدكتاتورية ١٢ سبتمبر (العسكرة، الطاعة العمياء للسلطات، تقديس الدولة، واللغة الأبوية) التى استولت على المؤسسات وشكلت الفضاء العام، على الرغم من سياسات أوزال الأكثر تسامحًا. وأسس آخرون منظمات للمجتمع المدنى مثل الجمعية التركية لحقوق الإنسان عام ١٩٨٦ والتى سوف تلعب دورًا مهمًا فى فضح جرائم نظام الحكم العسكرى والإدارات المدنية المتعاقبة على مدى الحرب الكردية. كما قدمت الدعم للأفراد

الذين يعانون من آثار التعذيب، وساعدت فى إعادة إدماجهم فى المجتمع. وواجه أعضاء المنظمة ضغوطًا قوية وسوء معاملة من جانب الأجهزة الأمنية ومؤسسات الدولة.

لم تقتصر ليبرالية أوزال، حتى وإن تأثرت بالقوى الدينية والقومية داخل حزبه، على تحرير السوق والتوجه العالمى، وإن كان هذان من بواعثها المحركة فى الغالب. وقد عمل كلما استطاع على إزالة الحدود التى فرضها قادة الجيش: ففى ١٩٨٧ صدّق البرلمان على حق الأفراد على رفع الشكاوى أمام المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان، ما فتح الطريق أمام المواطنين الأتراك لإثارة قضايا انتهاكات حقوق الإنسان على المستوى الدولى. وللمرة الأولى أصبح من حقهم الحصول على تعويض من الدولة التى استخدم شرطتها وجيشها التعذيب والمعاملة السيئة أسلوبًا منهجيًا فى الاستجواب والضبط، أخذًا بالاعتبار ما درجت عليه المحاكم سابقًا من حماية من مارسوا التعذيب من شكاوى الضحايا. وفى العام نفسه سمح استفتاء عام- بأقلية ضئيلة- بإلغاء مواد فى الدستور حظرت العمل السياسى على القادة السياسيين قبل الانقلاب، الأمر الذى مهد الطريق أمامهم للعودة بقوة للحياة السياسية. وفى عام ١٩٩١ أى بعد عامين من انتخاب أوزال لرئاسة الجمهورية والتنحية التى طال انتظارها للجنرال إيفرين- العلامة الأكثر تذكيرًا بانقلاب ١٩٨٠- أصدرت حكومة حزب الوطن الأم برئاسة مسعود يلمظ أخيرًا قرارًا برفع الحظر عن اللغة الكردية.

إلا أنه فى الوقت نفسه احتدمت الحرب فى المحافظات الكردية، ولم يكن لدى حكومة أوزال أو حكومات حزب الوطن الأم برئاسة يلدريم أكبولوت ومسعود يلمظ القوة أو الإرادة لإيقاف تيار العنف. ففى عهد أوزال اتخذت الحكومة القرار الخطير بإنشاء "حراس القرى" وهى قوات غير عسكرية لمحاربة حزب العمال الكردستانى تحت قيادة الشرطة، وقد بلغ عددها بالفعل قرابة ١٠٠ ألف فرد. وقد كانت مثل "القوات الحميدية" (نسبة إلى السلطان عبد الحميد) وحدات قبلية سرعان ما أصبحت جزءًا من حكم الإرهاب فى الإقليم. وينطبق هذا أيضًا على "حالة الطوارئ فى المحافظات" والتى

أدت فعليًا إلى عزل المحافظات الكردية عن بقية البلد، وتأسيس نظام حكم على قوانين وسلوك للدولة مختلف تمامًا، وهكذا عندما اقترب العقد من نهايته كانت حتى الحريات المحدودة المنصوص عليها فى دستور ١٩٨٢ معلقة فى الإقليم الكردى.

العودة للانخراط فى العالم:

الولايات المتحدة، أوربا، و١٩٨٩

اتسمت السياسة الخارجية التركية فى الثمانينيات بالتعقيد والتناقض حيث شكلتها غالبًا أجندتان متصارعتان لفاعلين رئيسيين: قيادة الجيش الغريبة عن السياسة الخارجية، وأوزال صاحب التفكير والمسلك الأكثر توجهًا نحو العالم. ففى السنوات الثلاث للحكم العسكرى صارت تركيا بلدًا منعزلاً فيما عدا الدعم الأمريكى للجيش. ومن المهم هنا الإشارة إلى المسارين المتمايزين للجارين اليونان وتركيا: فقد وقعت اليونان اتفاقية المشاركة مع الجماعة الأوربية عام ١٩٦١ أى قبل تركيا بعامين فقط. وظلت عملية الانضمام مجمدة أثناء حكم الجنرالات ولكن بعد عودة الديموقراطية إلى اليونان عام ١٩٧٤ سمح لها بدخول الجماعة الأوربية عام ١٩٨١، وفى هذا العام نفسه بدت تركيا بالنسبة للمراقبين الأوربيين كدولة منبوذة ذات حكومة عسكرية فى حرب مع شعبها، وقد كانت هكذا بالفعل. غير أنه بعدما تراجع الجيش وأمسك أوزال بالسلطة تمت استعادة مكانة تركيا بالخارج على الأقل بشكل جزئى. وتخلت السياسة الخارجية التركية عن انكفائها وظهرت كفاعل أكثر ثقة. لقد بدا لفترة قصيرة أن تركيا قد نجحت فى خلق دور جديد لها فى العالم بعد الحرب الباردة. ووقعت مجادلات كثيرة فى هذه السنوات حول تغيير المحور، دور تركيا بين الشرق والغرب، العثمانية الجديدة والجامعة التركية، وشملت أيضًا النزاعات الدبلوماسية حول إبادة الأرمن والمسألة القبرصية. ويمكن أخذ مجادلات الثمانينيات كمخطط أولى للسياسة الخارجية التى اتبعها حزب العدالة والتنمية فى القرن الجديد.

العزلة الدولية والعودة المدنية: لم يكن للجنرالات من صديق سوى الجيش الأمريكى وحلف الناتو، بل إن البنتاجون نفسه لم يكن مؤيدًا على كل الجبهات. قدمت الولايات

المتحدة المساعدات فى الإعداد للانقلاب وأيدت قادته. فقد كانت تركيا من الأهمية لأمريكا كحليف لا يمكن خسارته فى منطقة تشحب فيها الهيمنة الأمريكية منذ الثورة الإسلامية فى إيران عام ١٩٧٩، غير أنه فيما يتعلق بقبرص الواقعة تحت الاحتلال التركى منذ ١٩٧٤ كان الجنرالات فى موقف معزول تمامًا. ونشأ كيان إدارى فى الجزء الشمالى من الجزيرة تحت سيطرة الجيش التركى. وعندما علقت الجماعة الأوربية مساعداتها المالية والعلاقات مع تركيا عام ١٩٨٢ بسبب استمرار العسكر فى السلطة والتحدى الذى يمثلونه فى قبرص، اضطر الجنرالات إلى البحث عن حلفاء جدد. فحاولت وزارة الخارجية استمالة الزعماء العرب وأظهرت حماسًا فى الاشتراك فى أنشطة منظمة المؤتمر الإسلامى. وأخفقت سياسة الجنرالات الخارجية فى كسب التأييد لاحتلال قبرص. وفى نوفمبر ١٩٨٣، أى قبل شهر من الانتخابات التى ستنقل السلطة إلى أيدٍ مدنية، أغرى الجنرالات رءوف دنكتاش زعيم القبارصة الأتراك بإعلان جمهورية شمال قبرص التركية. ولكن الإعلان أساء أكثر لتركيا فى المجتمع الدولى، وفى أوربا بشكل خاص لأن اليونان (العضو الكامل فى الجماعة الأوربية منذ يناير ١٩٨١) أصبحت لاعبًا بارزًا فى التعبئة ضد الطموح التركى للانضمام للجماعة. وهكذا فإنه بإعلان جمهورية شمال قبرص يكون الجنرالات الأتراك قد خلقوا حجر عثرة أمام تركيا، الأمر الذى أساء لعلاقاتها مع اليونان والاتحاد الأوربى لعقود تلت.

كما تشكل حجر عثرة آخر بسبب الجهود التى بذلتها جماعات الشتات الأرمينى لتمرير قرار فى الكونجرس الأمريكى يقر بوقوع مذبحة الأرمن. واستهدف الجيش السرى لتحرير أرمينيا- وهو ماركسى وقومى معًا- وقتل بالفعل ٣٦ دبلوماسيًا تركيًا منذ العام ١٩٧٩ لإجبار الحكومة التركية على الاعتراف علنًا بالمسئولية عن إبادة الأرمن. وكان هجوم أغسطس ١٩٨٢على مطار إسنبوغا واحتجاز رهائن فيه صادمًا بشكل خاص لأنه تم فى ظل الأحكام العرفية وفى أكثر مطارات العاصمة تمتعًا بالحماية الأمنية. وانتهت العملية بمقتل ثمانية مسافرين وأحد المهاجمين. ومنذ هذه العملية أخذ المسئولون فى الخارجية التركية يساوون بين الحملات المنادية بالاعتراف بإبادة الأرمن

وبين عمليات اغتيال الدبلوماسيين. وكان الرئيس إيفرين هو أول أطلق نوعًا جديدًا من التهديدات والمحادثات الجانبية والضغوط من وراء الستار، والتى تتكرر كل عام تقريبًا فى وقت يدور حول ٢٤ أبريل تقريبًا وفحواها: ستحاول جماعات الضغط الأرمنية إقناع الكونجرس بإصدار قرار بشأن إبادة الأرمن، وسوف ترد تركيا على هذا بسحب سفيرها من واشنطون. وفى عام ١٩٨٧ ألغى الرئيس إيفرين زيارته للولايات المتحدة بعد صدور قرار من هذا النوع أبطله البيت الأبيض فعليًا. وعند نهاية حكم الجنرالات فى ديسمبر ١٩٨٣ كان هؤلاء قد عزلوا تركيا عن جيرانها فى الشرق والغرب، ولم يحافظ على تدخل الجنرالات سوى تحالف الجيش مع الولايات المتحدة والناتو.

بيد أن أوزال بمجرد أن أصبح فى السلطة اهتم شخصيًا بالسياسة الخارجية وسعى لاستعادة وضعية تركيا دوليًا خطوةً خطوة بعد الدمار الذى لحق بها. فأعاد الانفتاح على العالم العربى الذى فشل الحكم العسكرى فى الاحتفاظ به، وخاصة فيما يتعلق بالتجارة الثنائية وتصدير الخدمات فى صورة شركات التشييد التركية. وأخذت العلاقات مع أوربا بوجه عام والجماعة الأوربية بشكل خاص فى التحسن ولكن ببطء. فعلى العكس من الولايات المتحدة كانت الحكومات الأوربية- وخاصة الديموقراطيين الاجتماعيين وحزب الخضر الألمانى- أعلى صوتًا فى انتقاد الانقلاب العسكرى والانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان، وهو الانتقاد الذى استمر خلال عهد أوزال فى الثمانينيات. وأعاد الكثير من التنظيمات والمثقفين اليساريين تنظيم أنفسهم فى المنفى بألمانيا والبلدان المجاورة ودعموا المعارضة ضد النظام. ولكن الصحف الموضوعة تحت الرقابة وقتذاك وماكينة الإعلام التابع للجنرالات، عملت على أن تسىء أقسام واسعة من الرأى العام التركى فهم النقد الأوربى للحكم العسكرى على أنه نوع من الكراهية لتركيا وشعبها. كما أن الجماعة الأوربية لم تكن ببساطة على قمة أولويات الكثيرين وقتذاك: فأجزاء كبيرة من البلاد كانت تحت الأحكام العرفية ما تزال، والمحافظات الكردية أخضعت لإرهاب الدولة والعمليات الانتقامية لحزب العمال الكردستانى. كانت أوربا بعيدة ولم تصبح بعد جزءًا من الجدل السياسى اليومى، وهو ما استمر لعقد لاحق.

وبالنسبة لأوزال- كرئيس للوزراء- فقد كانت لديه رؤية لتركيا فى أوربا، مع إدراك للحقائق الاقتصادية والسياسية. كان على وعى بالحاجة إلى مرتكزات للاحتفاظ بمعدلات التنمية السريعة وإن كانت هشة. ومن ثم فإن الاتحاد الجمركى وآفاق عضوية الجماعة الأوربية يمكن أن توفر إطاراً مستقراً لانتقال البلاد نحو الديموقراطية والانطلاق الاقتصادى. كانت رؤيته لتركيا تقوم على الاعتزاز بكونها إسلامية وأوربية معاً، أى أن تكون فى سلام مع هويتها وهى تدخل فى نادٍ مسيحى إلى حد كبير، وهى رؤية تقدمية وربما سبقت عصرها، حيث ألهمت السياسة تجاه الاتحاد الأوربى التى انتهجها ورثته السياسيون، فى حزب العدالة والتنمية الذى سيكسب القلوب والعقول فى العقد الأول من القرن ٢١، غير أن الطلب الذى تقدمت به حكومة أوزال للانضمام للجماعة الأوربية عام ١٩٨٧ كان سابقًا لأوانه. فلم تكن تركيا بسجلها المرعب فى مجال حقوق الإنسان، ولا كانت أوربا جاهزة لخطوة كهذه، ومن ثم فقد استغرقت المفوضية عامين قبل أن ترد على الطلب. غير أنها فى وقت الرد كانت منشغلة جداً بتحدى إدماج بلدان أوربا الشرقية. ورفضت المفوضية بدء مفاوضات انضمام تركيا بسبب أوضاع حقوق الإنسان فيها وجمود الأزمة القبرصية، ولكنها مع ذلك أبقت الأبواب مفتوحة أمام انضمام تركيا. وهكذا تأجلت عضوية تركيا فى الجماعة الأوربية وحتى الآن، الأمر الذى جعل الانضمام هدفًا رئيسياً من أهداف السياسة الخارجية على مدى العقد التالى.

بشائر ١٩٨٩ : أدت التحولات فى أوربا الشرقية وتفكك الإمبراطورية السوفييتية إلى إتاحة فرص اقتصادية وسياسية جديدة أمام تركيا، وهو التطور الذى استوعبه أوزال فى الحال. فقد أعرب مبكراً عام ١٩٨٢ عن شكه فى قدرة التجربة السوفييتية على الاستدامة معتقداً "بأن اضطلاع الدولة بالتخطيط لن يكفى لتعويم البلاد. وكان مقتنعًا بأن الاتحاد السوفييتى سيعجز عن التكيف مع الاقتصاد العالمى المتغير، ومن ثم فإنه محكوم عليه بالهلاك. ورأى أن تركيا بحاجة إلى التحول فوراً حتى تستطيع أن تصبح لاعبًا أساسيًا فى تشكيل العالم بعدما يسقط الستار الحديدى" (مقابلة مع عثمان أولجاى، ٩ يوليو ٢٠٠٩).

بدأت مواجهة تركيا مع تآكل الشيوعية حتى قبل سقوط أولى هذه الحكومات. إذ إن

بشائر ١٩٨٩ قد وصلت عبر الحدود الغربية لتركيا فى أواخر مايو. فأتراك بلغاريا الذين أخضعوا لعملية إجبارية لفرض "السلافية" على أسمائهم وحظر الإعلان عن هويتهم اللغوية والدينية والثقافية منذ بدء حملة "الانبعاث الجديد".. بدأوا فى تنظيم احتجاجات جماهيرية فى شمال شرقى بلغاريا حيث يعيش قرابة ٨٠٠ ألف تركى. وقد رد تيودور جيفكوف السكرتير العام للحزب الشيوعى البلغارى، ومهندس الحملة المذكورة، على تزايد عدد المظاهرات وأعمال العصيان المدنى، باستخدام القمع الوحشى. وبعد مصرع سبعة أفراد، واحتمالات التصعيد الواضحة، قرر جيفكوف فتح الحدود مع تركيا. وعلى الفور اندفع أكثر من ٣٠٠ ألف من العرقية التركية عبر الحدود المفتوحة مع تركيا، حيث لقوا الترحيب بأذرع مفتوحة، فى البداية على الأقل. شكل اللاجئون قوافل طويلة على الطريق إلى اسطنبول والمعسكرات التى أقيمت لهم فى تراقيا.

تشكلت الموجة الأولى للاجئين من النشطاء السياسيين ومعارضى النظام الذين رحلتهم بلغاريا بالقوة، ثم تبعهم أكثر من ثلث السكان الأتراك فى بلغاريا. ولم يتوقف أثر مجىء هؤلاء على خلق جماعة مهاجرين كبيرة ذات تعبيرات ثقافية واجتماعية ودينية مختلفة لكل من القومية التركية والإسلام، بل إن هذا أنعش أيضًا جماعات الأتراك البلغاريين الذين يقيمون منذ مدة أطول فى تراقيا وبورصة واسطنبول حيث يتركز معظمهم. الأهم هنا أن الحلقة الأولى فى انقطاعات ١٩٨٩ جاءت لتذكر بصلة تركيا العميقة بالجماعات التركية والمسلمة فى البلقان التى كانت تعانى من استضعاف بالغ. وقد تدعم هذا الشعور بالمسئولية تجاه مسلمى البلقان أكثر بوقوع حرب البوسنة عام ١٩٩٢، عندما عارضت الحكومة التركية حظر السلاح الذى فرضته الولايات المتحدة على الجانبين المتصارعين- الذى استفاد منه الجيش الصربى- ودعمت الحكومة المجهود الحربى البوسنى، فعلى الرغم من العمل من خلال حلف الناتو دعمت الجيش البوسنى من وراء الستار.

استعادة جيران تركيا : اتبعت الحكومات الكمالية منذ العام ١٩٢٣ سياسة خارجية حذرة مبنية على أساس التوازنات الإقليمية والعالمية. فخلال العقود الأربعة الأولى من الحرب الباردة كانت تركيا منعزلة فعليًا عن جيرانها: إذ كانت بلدان البلقان والقوقاز وسوريا جزءًا من مجال النفوذ السوفييتى. وكانت اليونان صديقة ولم تكن حليفة ، ومر

العراق أولاً بسلسلة من الملوك الضعاف حتى وصل إلى إلى دكتاتورية صدام حسين الوحشية. ونتج عن تحولات ١٩٨٩ وتناقص النفوذ السوفييتى فى آسيا الوسطى والقوقاز أن أصبح من الممكن لتركيا الوصول إلى مناطق نفوذها التاريخية. كان الوقت خصبًا أمام "القرن التركى" كما تصور أوزال، أى استعادة مكانة تركيا كلاعب أساسى فى الجغرافيا ما بعد العثمانية فى البلقان والشرق الأوسط. وبالرغم من أن زعماء المعارضة قد رفعوا ضده اتهامات بالـ"عثمانية" المختلطة برؤية موالية للأمريكان، فإن سياسته الخارجية- مثل سياسته العامة- قد بُنيت على خليط براجماتى من الأعمال والأيديولوجيا: زيادة العلاقات الاقتصادية والتعليمية والثقافية، فتح الأسواق أمام الشركات التركية، إلى جانب بلورة أدوار جديدة لتركيا كحامية للجاليات التركية فى العالم العربى وآسيا الوسطى، والمسلمين فى البلقان.

وعندما شعر أوزال بعدم قدرة السلك الدبلوماسى التركى على الانخراط فى سياسة هجومية- وليست دفاعية- فى الحرب الباردة، بادر هو شخصيًا بإنشاء وكالات حكومية لتكون قنوات لانخراط تركيا مع البلدان المجاورة وما بعدها: فأصبحت وكالة المساعدة التنموية التركية TIKA الأداة الرئيسية لتقديم المعونات التنموية لجمهوريات آسيا الوسطى، أما فضائية تى آر تى/ أوراسيا فقد حملت الصوت التركى إلى البيوت من أذربيجان إلى تركمانستان، كما كانت الخطوط الجوية التركية أولى الشركات "الغربية" التى افتتحت خطوطًا إلى مناطق مثل ألما أتا، أستانا، باكو.. وقد انبثقت صعوبة أداء وزارة الخارجية لهذه الأدوار من هوية الكثير من أعضاء السلك الدبلوماسى، وقد اعتبرت الخارجية بمثابة حصن الحداثة الكمالية، وحيث لم يكن السفراء والقناصل ميالين للشبكات الإسلامية والرؤية العثمانية واللتين كانتا من المقومات المركزية فى سياسة أوزال الخارجية.

فى هذا الفراغ بدأت الجماعات الدينية المؤسسة فى تركيا مثل النورسو (أعضاء جماعة المعلم الكاريزمى سعيد النورسى) وأتباع رجل الدين الكاريزمى فتح الله جولين، فى إنشاء المدارس والأعمال التجارية والصحف فى معظم البلدان المجاورة وما وراءها. ونخص بالذكر مدارس جولين ذات المناهج العلمانية ومبادئها الأخلاقية "فى خدمة الصالح العام"، التى أصبحت الخيار التعليمى المفضل فى كثير من البلدان الاشتراكية

سابقًا. فقد لعبت دورًا مشابهًا لدور الإرساليات البروتستانتية التى جلبت التعليم الحديث إلى أبعد أقاليم الإمبراطورية فى القرن التاسع عشر، إذ مهدت مدارس جولين لتقدم النخب الاقتصادية والسياسية الناطقة بالتركية أو الموالية لتركيا فى مجمل الإقليم. وقد افتتح فى السنوات التى تلت انهيار الاتحاد السوفييتى أكثر من مائة مدرسة من هذا النوع فى الجمهوريات التركية مثل أذربيجان، كازخستان، قيرغيزستان، تركمانستان، أوزبكستان، بالإضافة إلى جمهوريات القوقاز فى روسيا الاتحادية. كما افتتحت مدارس جولين فى بلدان على ساحل البحر الأسود وفى البلقان، وبالتحديد: ألبانيا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، مقدونيا. ومع عمل هذه المدارس كانت العلاقات التجارية مع تركيا تتطور، كما تزايد عدد الخريجين الراغبين فى الدراسة بالجامعات التركية. وجاءت نسبة كبيرة من الاستثمارات الأولى فى الإقليم من شركات كبرى فى اسطنبول ثم سرعان ما التحقت بها شركات أصغر وطموحة من الأناضول.

فى الوقت الذى خلقت المؤسسات الجديدة التى أدخلها أوزال والشبكات التعليمية الأساس للقوة الناعمة التركية والتى ستصبح أكثر بروزًا مع حكومات حزب العدالة والتنمية فى العقد الأول من القرن ٢١ ?كان لتقاعد الجنرال إيفرين وحلول أوزال محله فى رئاسة الجمهورية أثره فى تهيئة الأوضاع لفترة وجيزة مورست فيها سياسة خارجية قوية استلهمت رؤية أوزال لتركيا كقوة إقليمية. وعلى الرغم من مأساة اللاجئين الأخيرة حرصت تركيا على تطبيع العلاقات مع بلغاريا عام ١٩٨٩ وسرعان ما تم التوصل إلى اتفاق بالفصل بين القوات على حدود تراقيا. وتحقق التقارب مع اليونان بعد التحاشى الصعب لوقوع حرب فى مارس ١٩٨٧ بسبب مركب الأبحاث التركى فى بحر إيجة، واستكمل هذا باتباع سياسة ذات قدرة تنافسية فى البلقان. فأسرعت تركيا فى الاعتراف بمقدونيا عام ١٩٩١ وكذلك بتطوير علاقة واعدة مع ألبانيا.

وكان من أهم مشروعات أوزال فى السياسة الخارجية، والتى وضع أسسها بهدف بناء قاعدة قوة لبلاده على سواحل البحر الأسود: إنشاء منظمة البحر الأسود للتعاون الاقتصادى BSEC ومقرها اسطنبول عام ١٩٩٢، وهى منظمة ذات توجه اقتصادى لكل بلدان البحر الأسود والقوقاز، بما فيها روسيا إلى جانب ألبانيا، خلقت منتدىً غير سياسى للبلدان المتجاورة والتى لا تزال توجد بين العديد منها نزاعات كثيرة. فمثلاً

عندما علّقت تركيا علاقاتها الدبلوماسية مع أرمينيا بعد استيلاء القوات الأرمينية على بلدة شوشة الآذرية، كانت المنظمة هى المؤسسة الوحيدة الموجودة فى تركيا ويجتمع فيها الدبلوماسيون الأتراك والأرمينيون. بيد أنه قد تم الاحتفاظ بالقليل من روح التعاون والمشاركة الفاعلة هذه بعد وفاة أوزال المفاجئة فى أبريل ١٩٩٣.

وبالنظر إلى الأهمية السياسية العالمية المتزايدة للشرق الأوسط، لم يكن غريبًا أن يصبح أهم مجالات السياسة الخارجية التركية، حيث قام أوزال بتخلٍ جرىء- وإن كان محفوفًا بالمخاطر- عن سياسة التوازن التى اتبعتها الجمهورية الكمالية. أخذت العلاقات مع إسرائيل تتحسن ببطء منذ منتصف الثمانينيات عندما تحث أوزال صراحة للمرة الأولى عن تطوير العلاقات معها، واقترح أن تلعب تركيا دور وسيط السلام بين إسرائيل والعالم العربى. ورأى أوزال فى إسرائيل شريكًا ضروريًا لتركيا إن أرادت الأخيرة أن تلعب دورًا فى الشرق الأوسط. كما كان مدركًا للفوائد الممكنة وراء التعاون مع اللوبى الموالى لإسرائيل فى الولايات المتحدة فى مواجهة اللوبى الأرمنى فى الكونجرس، وكذلك التعاون مع المخابرات الإسرائيلية فى الحملة ضد حزب العمال الكردستانى. ومع بدء أعمال مؤتمر السلام بمدريد عام ١٩٩١ أصبح من الممكن مباشرة هذه العلاقات فى العلن دون خوف من غضب الحكومات العربية.

وإذا كانت العلاقات مع إسرائيل جزءًا من سياسة أوزال تجاه الشرق الأوسط، فقد كانت حرب الخليج الوشيكة ضد العراق وتوقع اضطلاع الولايات المتحدة بإقامة نظام إقليمى جديد فى الشرق الأوسط من أهم العوامل المشكّلة لتلك السياسة. وحتى تصبح تركيا قادرة على ممارسة نفوذ فى هذا النظام الجديد، وأن تصبح حليفًا رئيسيًا لأمريكا فى الإقليم، توجب عليه أن تقف فى الجانب الفائز. وبالفعل فى أغسطس ١٩٩٠ نجح أوزال فى حث البرلمان على الترخيص بإرسال القوات التركية إلى العراق والانضمام إلى المجهود العربى الأمريكى. كما وافق البرلمان على السماح للقواعد الأمريكية فوق التراب التركى بالاشتراك فى الغزو. فعل أوزال هذا على الرغم من عدم موافقة رئيس الأركان، وبالمخالفة للتردد التركى المعتاد إزاء التدخل فى الخلافات البينية العربية. وفى حادثة مشهودة فى تاريخ تركيا السياسى اضطر رئيس الأركان نجيب تورمتاى إلى تقديم استقالته بعد مواجهة علنية بينهما، حيث انتقد الجنرال علنًا قرار أوزال بالانضمام إلى

المجهود الحربى الأمريكى. كانت هذه هى المرة الأولى والوحيدة التى يجبر فيها رئيس أركان على الاستقالة بسبب تحديه للرئيس. فى نهاية الأمر لم يدخل الجيش التركى إلى العراق. ولكن عندما بدأ الجيش العراقى حملة انتقام ضد الأكراد لتأييدهم الحملة الأمريكية غير المكتملة بدأ مئات الألوف من المدنيين الكراد يفرون باتجاه الحدود التركية. أغلقت الحدود فى أبريل ١٩٩١، ومع ذلك سمح للاجئين بالدخول بناء على طلب أوزال لتجنب وقوع كارثة إنسانية على أعتاب تركيا. ومن ثم كان أوزال من مؤيدى فرض منطقة للحظر الجوى فوق شمال العراق، التى أقيمت لحماية الأكراد من بطش صدام. وهى المنطقة التى ستصبح فيما بعد إقليم كردستان ذا الحكم الذاتى، الذى سينظر إليه الدبلوماسيون الأتراك وحكوماتهم بعين الشك فى الألفية الجديدة.

غير أنه بغض النظر عن نجاح أوزال فى مواجهة رئيس الأركان، فإن اشتراكه فى الجهد الحربى ذى الاستخبارات السيئة والذى لم يكتمل ضد العراق كان فشلاً كبيراً. فالقوات الأمريكية غادرت بعد طرد القوات العراقية من الكويت، ولكن دون الإطاحة بصدام، ومن ثم تركت تركيا لتعايش جاراً غير مستقر. وأولاً وقبل كل شىء فقد انهارت الخطة الكبرى لإعادة هيكلة الشرق الأوسط بسبب الانسحاب السريع للجيش الأمريكى وبقاء صدام حسين دكتاتوراً على العراق. كما أن تدمير خطوط أنابيب النفط العراقية- التركية وحقول النفط العراقية قد حرم تركيا من عائدات كبيرة وحطم اقتصاد المحافظات الكردية على الحدود العراقية والتى كانت مفقرة أصلاً، بينما لم تقد الولايات المتحدة سوى القليل للشكر على الدعم التركى. يمكن القول إن أوزال قد خسر فى الحملة على العراق. غير أن المثال الخاص بانخراط تركيا فى حرب الخليج الأولى سيصبح تحذيراً صارخًا لبرلمانات المستقبل من السير الأعمى وراء السياسات الأمريكية. ومن النتائج الأخرى المهمة للحرب ومشكلات اللاجئين التى تسببت فيها: إدراك أن المصالح التركية تكمن فى استقرار جيرانها، وأنه مثلما كان الحال مع البلقان ليس بمقدور تركيا تجاهل حدودها الشرقية والشعوب التى تعيش وراءها.

لقد أصبح تورجوت أوزال رئيس وزراء بالصدفة: تحديداً بسبب خطأ حسابات الجنرالات، وبسبب إصرار الناخبين على رفض إملاء الحراس. وبمجرد أن أصبح

أوزال فى السلطة، فى سياق أصبح من المستحيل معه وجود نقد اشتراكى لليبرالية الجديدة، تمكن من مداعبة خيال المواطنين العاديين بتجاوبه مع آمالهم ومخاوفهم. وقد نجح بفضل الكاريزما التى يتمتع بها فى الجمع بين تحالف المحافظين بعد الانقلاب وبين القوى الليبرالية اقتصاديًا. إذ أدمجهما معًا فى مشروع توفيقى من أجل استعادة هيبة تركيا وتحسين وضعها الاقتصادى والسياسى عالميًا. وقد أنجز بالفعل الكثير من هذه الأهداف خلال السنوات الست الأولى من حكمه، على الرغم من أن عملية إعادة الهيكلة الرأسمالية الخشنة للمجتمع التى اضطلع بها قد خلقت الكثير من الخاسرين، ودمرت قيم التضامن والالتزام المتبادل التى كانت تدعم لحمة المجتمع. كما أن التراخى الذى انتهجته حكومته عن ضبط الموازنة سرعان ما ولّد تعاظم الديون والتضخم.

لم يستطع أوزال احتواء الحرب الكردية وما ارتبط بها من انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، كما لم يملك القوة الكافية لمحاسبة جلادى انقلاب سبتمبر. وعندما انتخب رئيسًا حكم البلاد من خلال رئيس وزرائه التابع يلديران أكبولوت، ولكن تحتم عليه فيما بعد أن يتنازل عن الكثير من سلطاته عندما خسر حزب الوطن الأم انتخابات ١٩٩١. وقد ظل يحاول حتى وفاته عام ١٩٩٣ من أجل دفع تركيا نحو الانخراط النشيط مع التحولات الرئيسية فى البلدان المجاورة لها، ومع تبعات انهيار الاتحاد السوفييتى، ومع الصراعات الناشبة فى البلقان والشرق الأوسط وعملية إعادة هيكلة الشرق الأوسط. غير أن السياسة فى تركيا وقعت فى التسعينيات مرة أخرى تحت قبضة الدولة الحارسة: إذ إن الجيش وأنصاره لم يتأخروا فى العودة إلى مقاعد السلطة. ومن ثم ضاعت فرصة الإسراع فى تطبيق نموذجه التنموى (الذى يجمع بين: المحافظة السياسية، الليبرالية الاقتصادية، الاندماج فى العالم) وبالمثل ضاعت فرصة بدء شراكة ذات مغزى أكبر مع الجماعة الأوربية. كان عقد من الجمود السياسى على وشك البدء، على الرغم من التغيرات الكبيرة فى الأوضاع الاجتماعية- الاقتصادية، وبروز طبقات اجتماعية جديدة ستلعب أدواراً أكثر أهمية فى قادم السنين.